النشاط السياسي والاقتصادي والثقافي لغينيا (١٩٥٨ – ١٩٦٨)

الكلمة المفتاح : غينيا، سياسة، اقتصاد

بحث مستل من رسالة ماجستير

المشرف طالبة الماجستير

أ.م.د موفق هادي سالم ميعاد زيد عبود

جامعة ديالى–كلية التربية للعلوم الإنسانية

DrMovq70@gmail.com Meaad.Z@yahoo.com

الملخص

باتت الأوضاع العامة في غينيا المحرك الأساسيّ لسياستها بشكل كبير، ومن الملاحظ أَنَّ ما حصل من تطورات سياسية في غينيا وتبلور كبير للحركة الوطنية ما هي إلَّا تحد للاستعمار الفرنسي من قبل الزعامات السياسية ولاسيما أحمد سيكوتوري، لذا كان لزامًا على غينيا بزعامة سيكوتوري وبعد حصولها على الاستقلال ان تتجه للنهوض بواقعها الداخلي والمتمثل بالجانب الاقتصادي العصب الرئيسي للبلاد، لاسيما بعد سيطرة سيكوتوري على مقاليد الحكم من خلال الدستور الذي سنه فيما بعد ، وعلى الرغم من المشكلات التي صاحبت الجانب الاقتصادي من فرض ضرائب وأعمال سخرة ، فضلًا عن مشكلات التعليم التي أصبحت عبئًا كبيرًا على غينيا، الا أن سيكوتوري احكم سيطرته على البلاد بيد من حديد.

المقدمة:

نظرًا إلى أهمية النشاط الاقتصادي لغينيا وما صاحبه من نمو وتطور في أغلب مفاصل الدولة، كان لابد من الاهتمام به والاعتماد عليه بصورة لا نظير لها، وانطلاقا من هذه الأهمية الاقتصادية، كان لزامًا على الرئيس احمد سيكوتوري ان يجعل من ذلك المفصل المهم الركيزة الأساسية للنهوض بغينيا وعلى جميع الأصعدة، فقد أدى التنظيم السياسي الذي جاء به سيكوتوري دورا رياديا في تسيده وتسلمه زمام الأمور في غينيا ، ولكن رغم تلك السيطرة المطلقة فقد عانت غينيا من مشكلات عدة كان ضحيتها الشعب الغيني، ولاسيما في مجال التعليم وبعض المجالات الأخرى.

تضمن البحث مقدمة وثلاثة محاور وخاتمة ، تناول المحور الأول التطور السياسي والدستوري لغينيا منذ استقلالها عام ١٩٥٨ وحتى عام ١٩٦٨ ، فيما استعرض المحور الثاني سياسة غينيا الاقتصادية في المدة ذاتها وتطرق المحور الثالث إلى أوضاع غينيا الثقافية حتى عام ١٩٦٨.

اعتمد البحث على مجموعة من المصادر العربية والمعربة والأجنبية منها الانكليزية والفرنسية والتي لعبت دورا كبيرا في رفد البحث بالمعلومات القيمة.

التطور السياسي فِي غينيا:

تمكنت غينيا[١] بعد نضالها ضد الاستعمار الفرنسي ورفضها دستور عام ١٩٥٨ الَّذِي فرضه الرئيس ديغول (Degaulle) على البلاد من الحصول عَلَى الاستقلال فِي الثَّاني من تشرين الثَّاني ١٩٥٨[٢]، وتحول الجمعية الإقليمية الغينية إِلى جمعية تأسيسية وطنية، تبنت مهمة صياغة مسودة دستور جديد لغينيا[٣]، تضمن اثني عشر بابًا، احتوى ثلاثاً وخمسين مَادّة شملت مظاهر الدولة المستقلة كافة[٤].

وفي سياق ذلك أعلنت الجمعية الوطنية في العام نفسه استقلال غينيا اسميًا، ونصت المادَّة الأولى من الدستور أَنَّ غينيا جمهورية ديمقراطية شعبية مستقلة[٥]، وَبِحَسَبِ المادَّة الثَّالثة يُعَدُّ الشعب الغيني مصدر السلطات، وله الحق فِي اختيار نواب الهيئة التشريعية، فضلاً عن انتخابهم لرئيسها[٦]، فكان شعار البلاد هو: "**حكم الشعب بواسطة الشعب وللشعب**"، والشعار القومي لغينيا هو: "**الحرية**"[٧]، أَمّا شعارها الجمهوري فهو: "**العمل – العدالة – التضامن**"، وعلمها مكون من ثلاثة خطوط عريضة ألوانه (الأخضر، والأصفر، والأحمر)[٨]، وبينت المادَّة الثَّانية والعشرون من الدستور أَنَّ رئيس الجمهورية ينتخب عن طريق الاقتراع العام بالأغلبية المطلقة، ويمكن إعادة انتخاب رئيس الجمهورية لمدة سبعة أعوام أُخرى[٩].

يمثل رئيس الجمهورية قمة هيكل الحكومة فهو رئيس الدولة، والقائد العام للقوات المسلحة بِحَسَبِ ما تقتضيه المادة العشرون من الدستور[١٠]، فضلاً عن كونه المسؤول عن العلاقات الدولية[١١]، وله صلاحية منح العفو، وتقديم مقترحات تشريعية للمجلس الوطني، وإعداد مسودة تعديل الدستور[١٢]، ناهيك عن مسؤوليته بالحرص عَلَى استقلالية القضاء[١٣].

وبالنظر لما تقدّم قام سيكوتوري (Sekou Toure)[١٤] بتقديم استقالته من رئاسة الوزراء عام ١٩٥٨[١٥]، ومن ثم اعتلى سدة الحكم فِي الثاني من تشرين الثاني ١٩٥٨ رئيسًا

للجمهورية بعد اختياره من قبل الجمعية الوطنية[١٦]، وبعد أَنْ تم انتخابه أصبح لَهُ الحق فِي تشكيل مجلس الوزراء وتعيين اعضائه بموجب مرسوم جمهوري[١٧]، فألف الحكومة من ستة عشر وزيرًا[١٨]، واحتفظ سيكوتوري لنفسه بوزارتي الخارجية والدفاع[١٩]، ويحق لرئيس الجمهورية البت فِي المسائل القانونية كافة والتوقيع عَلَى جميع الأوامر الحكومية، وفي حالة خلو منصب رئيس الجمهورية تستمر الوزارة في تسيير شؤون الدولة لحين انتخاب رئيس لها[٢٠].

أَمّا فِي حالات الطوارئ الاستثنائية فيجوز لرئيس الجمهورية أَنْ يفوض سلطاته لأحد الوزراء[٢١]، لذلك فالرئيس يسيطر عَلَى الأوامر التشريعية، بوصفه قد أحكم سيطرته على جميع مفاصل الدولة ، وهو فِي الغالب المسؤول الوحيد عن إصدار مسودات القوانين الجديدة، وفي حال وجود مقترحات من قبل النواب فلا تطرح للنقاش، إِلَّا بعد أَخذ موافقة الرئيس أَولًا، ويتم إصدار مرسوم جمهوري تنفيذي لعدد من التشريعات[٢٢].

واجهت غينيا خلال مُدّة انتقالها من الحكم الاستعماري إِلى الاستقلال مشكلات متعلقة بالحكم الوطني ومسؤولية إدارة الدولة والمجتمع، وأحس القادة الجدد للدولة المستقلة حديثًا بالضغوطات الداخلية والخارجية، ولاسِيَّمَا أمام تطلعات أبناء الثورة الغينية، فضلاً عن مهام بناء الدولة والتكامل الوطني لغينيا[٢٣].

تركز العام الأول من عمر الدولة عَلَى ضرورة توطيد الحكم واستقراره[٢٤]، وفي خضم ذلك عملت حكومة غينيا بكل طاقتها عَلَى سد الفراغ الَّذِي حدث بعد انسحاب المستعمر الفرنسي لتكوين نواة الإدارة الغينية الجديدة[٢٥]،مِمَّا لاشك فيه سعت الحكومة الغينية برئاسة سيكوتوري والحزب الحاكم (الحزب الديمقراطي الغيني) إِلى محاولة بناء نظام إداري جديد يختلف اختلافًا كليًا عن النظام الإداري الَّذِي كان موجودًا خلال حقبة الاستعمار الفرنسي لغينيا، عندما اتبعت غينيا أنموذج الحزب الواحد[٢٦]، فرض الحزب نفسه عَلَى أغلب أطياف الشعب الغيني ، وأصبح يحكم تحت شعار "**الحزب الحاكم**"[٢٧]. إِنَّ أساس الانتقال إِلى وضع الحزب الواحد هو نابع من إيمان سيكوتوري بفكرة الوحدة الوطنية، وكذلك إيمانه بأَنَّ المحافظة عَلَى الاستقلال تكون باتحاد الشعب، أَمّا بالنسبة للأحزاب المتعددة الأخرى فإِنَّ الدعوة إِلى الوحدة معناها إلغاء المعارضة السياسية المتعارف عليها فِي الانظمة السياسية العالمية ، لذلك كان عَلَى تلك الأحزاب الانضواء فِي حزب السلطة (الحزب الديمقراطي الغيني) الَّذِي يمثل الشعب، وفي رأي سيكوتوري أَنَّ الوحدة تعني عدم وجود

طبقات اجتماعية ذات مصالح معارضة أو متناقضة، وهذا يهدم فكرة وجود أحزاب معارضة ومتعددة، والوصول إلى ذلك الحزب يجعل الحزب الواحد هو صوت الشعب الواحد، وأَنَّ الحزب هو الشعب، ولذلك فلا يكون هناك إِلَّا حزب واحد ما دام الشعب واحداً ، وجاء ذلك نتيجة لأفكار سيكوتوري الَّتِي شرحها فِي خطبه وتقاريره السياسية الَّتِي قدمها فِي المؤتمرات القومية، فضلاً عن مواجهة الواقع القاسي الَّذِي شهدته غينيا بعد أَنْ قَالَ شعبها "**لا**" فِي الاستفتاء عَلَى الدستور الَّذِي قدمه ديغول للمستعمرات عام ١٩٥٨[٢٨].

كما تُعدُّ غينيا واحدة من أكثر الدول شهرة بالانقلابات العسكرية والمؤامرات الداخلية، للإطاحة بالحكم فِي غرب إفريقيا، ولاسِيَّمَا بين الأعوام (١٩٦٧-١٩٧٠)، لذلك كانت غينيا دائمًا فِي حالة من الاستنفار العسكري[٢٩]، ففي عام ١٩٦٠ انضمت القوى الرجعية والإقطاعية إِلى المخابرات الفرنسية، فِي محاولة للقيام بمؤامرة ضد رئيس الدولة[٣٠]، إذ خطط هؤلاء للإطاحة بالحكومة، واعادة غينيا تابعة لفرنسا، لكن ذلك التهديد كان لَهُ أثره بزيادة لحمة الشعب الغيني[٣١].

في آذار عام ١٩٦١ أعلن الرئيس سيكوتوري عن كشفه لانقلاب جديد أعده الجناح اليساري للحزب الغيني الديمقراطي، ثم قاد المعلمين محاولة انقلابية عرفت بـ "**مؤامرة المعلمين**" الَّتِي هدفت إِلى تحويل البلد إِلى المجتمع الشيوعي[٣٢]، جوبهت تلك المحاولة بمقاومة عنيفة من قبل الجيش، ثم تبعتها عمليات اعتقال واسعة، وتم إقفال المدارس الثانوية وغادر البلاد الكثير من الأساتذة[٣٣]، وعاد سيكوتوري فِي تشرين الثَّاني عام ١٩٦٥ ليتهم فرنسا بالتآمر عَلَى غينيا، الَّتِي سميت بـ "**مؤامرة الغادرين**"، فضلاً عن اتهامه ساحل العاج بمساعدة فرنسا فِي مؤامرتها ضد غينيا، وبطبيعة الحال أدى ذلك الموقف إِلى إنهاء العلاقات الدبلوماسية لفرنسا مع غينيا، وبدأت الحرب الباردة بين باريس وكوناكري[٣٤]. وفي عام ١٩٦٧ مثلت اللجان الحزبية للحزب الديمقراطي الغيني السلطة الثورية المحلية للحزب، إذ كانت المناطق الإدارية لغينيا قد شكلت ومنذ عام ١٩٦٤ أربعة وفود وزارية لكل إقليم، وإِنَّ كلّ واحد من تلك الأقاليم خضع لقيادة الحزب الوطني الَّذِي كان يتوقع منه أَنْ يوفر قيادة سياسية وإدارية لجميع مؤسسات الحزب الإدارية، وكلٌّ يعمل بِحَسَبِ منطقته إذ كانت قيادة الوفد الحزبي الوزاري تمثل عضوًا فِي السلطة التنفيذية الوطنية للحزب، وقرر أعضاء "المؤتمر القطري" للحزب فِي عام ١٩٦٧ أَنْ يؤسسوا ما يسمى "بالسلطة التنفيذية" للحزب الَّتِي أصبح عملها ضمن مجلس الوزراء[٣٥].

سياسة غينيا الاقتصادية:

بدأت الحكومة الغينية المستقلة عام ١٩٥٨ عملها فِي ظل تحدياتها للظروف الصعبة بعد أَنْ قطعت صلتها بفرنسا[٣٦]، إذ قامت فرنسا بكل ما بوسعها لتعكير صفو الحياة اليومية في غينيا[٣٧]، فقامت بقطع المعونة والدعم الاقتصادي لغينيا، وذلك للتأثير على وضعها الاقتصادي[٣٨]، فأصدرت فرنسا أوامرها للكوادر التقنية والإدارية الفرنسية بمغادرة غينيا فِي مُدّة أقصاها ثمان وأربعين ساعة[٣٩].

خلقت سياسة فرنسا مشكلات كبيرة لدى الحكومة الغينية، بسبب الفراغ المؤثر الَّذِي تعرضت لَهُ الدوائر الحكومية الغينية[٤٠]، لكن غينيا ملأت ذلك الفراغ عن طريق استعانتها برجال الإدارة الغينيين المتدربين حديثًا، إذ منحتهم الحكومة الغينية إجازات دراسية وعهدت إليهم بتولي المراكز الإدارية الأساسية مع عدد من الفرنسيين الَّذِين ربطوا مصيرهم بغينيا، فكانوا اولئك نواة الإدارة الغينية الجديدة، إِلَّا أَنَّ مهمة توافر الأطباء والمدرسين كانت عسيرة عليهم، إذ أغلقت المدارس الثانوية لأسابيع عِدَّة، لكن غينيا استطاعت الاستعانة بمدرسين من السنغال، فِي محاولة تمشية أمور البلاد فِي ذلك الجانب[٤١].

واجهت غينيا خطر المأزق الاقتصادي بعد استقلالها، ولاسِيَّمَا بعد ارتفاع أسعار المواد الغذائية والاستهلاكية عَلَى إثر نشاط تجار السوق السوداء الَّذِين اشتروا تلك المواد بكميات هائلة، ومن ثم باعوها بأسعار مرتفعة للسكان، فضلاً عن قيام الدول المستثمرة فِي غينيا بنقل مصالحها التجارية والصناعية وأموالها إلى خارج البلاد، صادف ذلك مع إعلان فرنسا رفضها تقديم أي معونة لغينيا لغرض فرض حصار اقتصادي عليها وعزلها دبلوماسيًا[٤٢].

إِنَّ تلك التحولات الهائلة فِي الاقتصاد سرعان ما شعرت بخطر الاختناق الاقتصادي، لكن لحسن الحظ سيطرت الحكومة عَلَى الوضع الاقتصادي والمالي فِي الأشهر الأولى من عام ١٩٥٩، وبفضل الشعب وشعوره بالواجب والمسؤولية والَّذِي قدم جهودًا استثنائية فِي عملية دفع الضرائب المتراكمة عَليهِ فِي أَقل من أربعة أعوام[٤٣].ولتعويض المصادر المالية وتحسين الوضع الاقتصادي عمدت الحكومة الغينية[٤٤] إلى الالتجاء إلى برنامج "**الاستثمار البشري**"[٤٥](أي استخدام الطاقة البشرية عن طريق تطوع الجماهير الغينية، من أَجل تطوير غينيا)، ولقي ذلك البرنامج اهتمامًا كبيرًا لدى الحكومة، إذ أصبح الاستثمار البشري أحد مظاهر النشاط فِي المجتمع الغيني[٤٦].

ومما تجدر الإشارة إليه أَنَّ هناك بعض المشكلات الَّتِي تتصل بموضوع الاستثمار البشري أولها التضارب بين العمل التطوعي وعمل السخرة، وثانيًا لم تتمكن غينيا من الاعتماد بشكل كبير على امكانياتها المتوفرة ، فكان الأجدى بها الاعتماد عَلَى قدراتها البشرية ، لأَنَّه السبيل الوحيد لتطوير البلاد، وثالثًا لم يكن هناك أي شيء جماعي فِي الاستثمار البشري سواء أكان عن طريق التطوع أم السخرة[٤٧].

تميزت الخطوات الأولى من الاستقلال فِي غينيا بمحاولات الحد من نشاط رأس المال الأجنبي، وفرض رقابة صارمة عَليهِ، وأدت الدولة أَثرًا حاسمًا فِي تنمية الاقتصاد الوطني، وأنشأت إدارة للتجارة الخارجية بداية عام ١٩٥٩ وأعطيت حق احتكار استيراد عدد من السلع كـ (الرز، والدقيق، والسكر)[٤٨].

أَصدر سيكوتوري فِي آذار عام ١٩٦٠ عملة وطنية جديدة لبلاده[٤٩] هي الفرنك الغيني[٥٠]، وضعت غينيا فِي محاولتها لتحديث الاقتصاد خططًا وطنية تمثلت فِي مشاريع منها مشروع ثلاثة أعوام (١٩٦٠-١٩٦٣) [٥١]، فِي المجال الزراعي، وذلك من خلال إدخال وسائل زراعية حديثة، وتأسيس (٥٠٠) دائرة تعاون تجاري فِي جميع المجالات[٥٢]، أَمّا الهدف من ذلك المشروع فهو زيادة الإنتاج الزراعي بشكل سريع، إذ خصصت لَهُ الحكومة عشرة مليارات من الفرنكات الغينية لأعمال الاستثمار عَلَى أَنْ يرصد منها (٥٠%) للإنتاج، و(٢٠%) لنفقات الإضافات من الأجهزة الحكومية، و(٣٠%) للخدمات الاجتماعية، ومما لاشك فيه أَنَّ ذلك التأكيد عَلَى الإنتاج يرمز إِلى اهتمام سيكوتوري بتحويل البلاد إِلى دولة حديثة[٥٣]،أَمّا الخطة الثَّانية (١٩٦٤-١٩٧٠)، فقد كانت أكثر وطنية من سابقتها، إذ اعتمدت عَلَى دور الحزب الديمقراطي الغيني (P.D.G) [٥٤]، إذ أدى الحزب الغيني أَثرًا كبيرًا فِي إعدادها، الَّتِي لم تكن تتضمن مشروع قائمة التسوق بمعنى آخر لم يكن من السهل عَلَى الحكومة الغينية ونظامها أن تبني دورًا قياديًا للحزب فِي إعداد خطة من دون المجيء بناتج ذات خطة محكمة للغاية، كما هدفت الخطة إِلى إيضاح العقيدة الخاصة لقيادة الحزب بتطبيق القواعد السياسية عَلَى الأمور الاقتصادية[٥٥]، فكان التخطيط والتطبيق كبيرًا، إذ تجانست الخطة مع قائمة المشاريع الاجتماعية والاقتصادية الَّتِي وضعت بشكل مسبق من قبل الحزب الغيني[٥٦].

أعلنت الحكومة عام ١٩٦٥ عن كشف مؤامرة عرف عنها "**بمؤامرة التجار**"، هدفت إِلى الإطاحة بنظام الحكم، ومن ثم يتم تنصيب التجار كقادة جدد للحزب فِي عام ١٩٦٥، لقد

وجهت الحكومة الغينية أصابع الاتهام نحو الحكومة الفرنسية بإدعاءات هي من كانت تخطط لقلب نظام الحكم، ومتورطة بتلك المؤامرة ضد غينيا، لم تنكر الحكومة الفرنسية بشكل رسمي تلك الإدعاءات[٥٧].أقرت الحكومة الغينية فِي عام ١٩٦٧ تفسير كلمة "**استثمار غير رأسمالي**" لنهج تطويري بطريقتين أولاهما: أَنْ تكون آلية سيطرة الحكومة الشاملة لقطاع الاقتصاد من خلال خلق ما يسمى بصيانة شاملة للقطاع الحكومي وبشكل شامل، ومن خلال مشاركة الحكومة فِي عدد من ناشطات الشركات الممولة لجميع الشركات الأهلية، الأخرى: أَنْ يكون الاستثمار الأجنبي لكل من الشركات الأجنبية المستثمرة داخل البلاد الغربية منها والشرقية مسموحًا بِهِ من دون الكشف عن أية ميول أو انحياز لأي جانب منها، وفي نهاية الأمر فإنَّه من المهم ملاحظة أَنَّ تجربة غينيا فِي مُدّة ما قبل عام ١٩٦٧ قد أظهرت لنا الاعتماد المفرط لكل من القوى الشرقية أو الغربية الَّتِي اتسمت تلك المرحلة بالمخاطر المتضمنة تهديدًا لاستقلالها الوطني، الناتج عن عملية المعايشة الوطنية مع تلك القوى الغربية والشرقية من خلال الاستثمارات الجوهرية الَّتِي شاركت بها كلّ من القوتين الغربية والشرقية فِي مجال الصناعة والتعدين فِي غينيا منذ عام ١٩٦٧، وثمة ميزة مفيدة من تلك الاتفاقيات وهي فِي حقيقة الأمر تعود كلها بالفائدة لصالح غينيا وتقريبًا من جميع النواحي، فالغينيون يتشاركون بالفائدة أكثر من الاستثمار، مثال عَلَى ذلك أَنَّ إحدى الشركات الغينية لمعدن البوكسايت[٥٨] الَّتِي تم تأسيسها عام ١٩٦٨ وهي شركة ذات قطاع مختلط حكومي وأهلي متخصصة فِي استغلال مستودعات معدن البوكاسيت الغيني فِي إقليم بوكيه (Bouquet) كانت حصة غينيا من تلك الشركة هي (٤٩%) من الاستثمارات، ولكنها تلقت (٦٥%) من الفوائد المستحصلة، وقد يعود السبب إلى امتلاك غينيا مستودعات كبيرة من البوكسايت وهو السبب فِي تلك الاتفاقيات[٥٩].

أوضاع غينيا الثقافية:

أثبتت إحصائيات هيئة الأمم المتحدة اليونسكو (UNESCO) [٦٠] لعام ١٩٥٥ أَنَّه بعد مرور مئة عام عَلَى الاستعمار الأوروبي لإفريقيا أَنَّ نسبة الأمية فيها تراوح بين (٩٦-٩٩%) فِي إفريقيا الغربية الفرنسية (Afrique Occidental Francaise) (A.O.F)، وإنْ كان هناك تعليم فإنَّه كان بطيئًا جدًا[٦١]، ومقتصرًا عَلَى تعليم الأطفال الإفريقيين القُرآن الكريم فِي الكتاتيب فقط[٦٢]، وفي القرن التاسع عشر فتحت أول مدرسة فِي غينيا من قبل البعثة الكاثوليكية وأول مدرسة فتحت للبنين عام ١٨٧٨ فِي بوفا (Pufa)، ثم نقلت لاحقًا

إلى كوناكري في عام ١٨٩٠[٦٣]، وَعَلَى الرغم من أَنَّ الكنيسة الكاثوليكية لم تتمكن فِي إفريقيا الفرنسية من إحراز سيطرة مطلقة، إلَّا أَنَّ مركزها كان قويًا عَلَى أية حال[٦٤].

استطاع المستعمر الفرنسي أَنْ يحافظ عَلَى نفوذه فِي غينيا، من خلال قيامه بنشر تعليمه بين أوساط الغينيين، مبررًا وجوده بأَنَّه سيكون أكثر مقبولية وتواصلًا مع الشعب الغيني، لأَنَّه سينقذ ثقافتهم المتدنية مقارنة مع ثقافة المستعمر العالية [٦٥]. وفي عام ١٩٥٤ قامت فرنسا بجعل اللّغة الفرنسية اللّغة الوحيدة المسموح بها فِي المدارس، وحظرت عَلَى المعلمين التحدث باللغة الوطنية أو استخدام العبارات المحلية عند التحدث إلى تلاميذهم[٦٦]. سعى الاستعمار لمدة طويلة في العمل عَلَى ترسيخ فكرة أَنَّ إفريقيا بلا حضارة، ولا ثقافة، ولا تأريخ، ويتضح زيف تلك العبارة من واقع الثقافة الإفريقية، إذ إنَّه لا يوجد شعب بلا ثقافة، لأَنَّ وجود الفرد والشعب يتطلب بالضرورة الدخول فِي معركة مع الطبيعة، من أَجل التحسن الدائم لظروف حياة المجتمع، ومن خلال تلك المعرفة تنشأ الثقافة، لذا فإنَّ وجود المجتمع وتقدمه مقترن بالثقافة[٦٧].

كان من أهم المشكلات الَّتِي واجهت غينيا فِي عهد الاستقلال هي مشكلة التعليم، إذ ليس من الممكن أَنْ تترك متطلبات التنمية المستقلة لحل مشكلات تعليم الشعب للصدفة، ومن هناك كان لا مناص من تخليص التعليم من المفاهيم المتخلفة، والمحتوى الاستعماري المفروض عَلَى غينيا، لضمان تحويل المدرسة إلى إدارة فِي يد الشعب ضمانًا لإنماء طاقاته التقنية والتكنولوجية[٦٨]، فالتعليم كان من النقاط الرئيسة الَّتِي ركز الحزب الديمقراطي الغيني اهتمامه عليها[٦٩].

قررت الدولة الغينية أَنْ تعمل عَلَى الإصلاح التعليمي، وهكذا غدت الدولة هي الَّتِي تقوم وحدها بأعباء التعليم الابتدائي فِي البلاد، وذكر سيكوتوري الأسباب الَّتِي حملته في الدعوة إلى سياسته الجديدة، فقد ذكر أَنَّ حزبي غينيا الديمقراطي (P.D.G) والجمهوري هما شيء واحد، ومن واجب الجميع احترام قرارات الحزب، ولا يكفي أن تعلم الأطفال فِي المدارس الانضباط المدرسي من دون سواه بل يجب تعليمهم عَلَى وفق تعاليم الحزب، وَعَلَى ذلك فمن الضروري أَنْ يصبح التعلم الأولي تحت إشراف الدولة، كما اقتضى الوضع فرض إشراف عَلَى المدارس الثانوية والعالية التي تقوم عَلَى إدارتها هيئات أو منظمات تابعة للدولة[٧٠].

لكن غينيا استطاعت أَنْ تطور التعليم الرسمي من عام ١٩٥٨ وحتى الأعوام اللاحقة، إذ قامت بربط التعليم الرسمي بالغرض العام لبناء مجتمع اشتراكي[٧١]. فقد نصت المادَّة

الرابعة والأربعون من الدستور بشأن نظام التعليم عَلَى أَنْ تحظى كلّ مدرسة فِي غينيا عَلَى جميع الحقوق أسوة بمثيلاتها من المدارس الدينية الكاثوليكية الخاصة بالفرنسيون من حصتها فِي التعليم، وَأَنْ يكون التعليم إلزاميًا عَلَى جميع الأطفال من عمر (٧-١٥) عامًا، ومجانيًا عند جميع المراحل بدءًا من الابتدائية وحتى الجامعة[٧٢]. وقرر الحزب الديمقراطي جعل المدارس الغينية علمانية وخالية من المظاهر الدّينية[٧٣].

كما اعتنت غينيا خلال خطة التنمية لثلاثة أعوام (١٩٦٠-١٩٦٣) بالبنى التحتية التعليمية، إذ بنت عددًا من المدارس الجديدة[٧٤]، وخلال عام ١٩٦٠ حرر الرئيس سيكوتوري المدارس الغينية من الطابع الاستعماري[٧٥]، وقرر إقامة مدارس صيفية فِي العطل المدرسية لتعليم اللّغة الانكليزية[٧٦]، كان ذلك ضمن برنامج خاص تم الاتفاق عَليهِ مع الحكومة الأمريكية الَّتِي أرسلت بدورها مدرسة اللّغة الانكليزية الخاص بالرئيس الغيني سيكوتوري ضمن برنامج تعليم اللّغة الانكليزية الخاص بِهِ، وقد أرسلت الادارة الأمريكية عام ١٩٦٠ ماري غادسون (Marry Gadson)(وهي امرأة كفوءة للغاية الَّتِي قدمت الكثير من أَجل تطوير العلاقات الأمريكية الغينية)، وكانت ضمن برنامج اللّغة الانكليزية مدرسة خاصة ساعدتها اثنتان من السيدات (سكرتيرات) مرسلات بشكل خاص من السفارة الأمريكية فِي غينيا[٧٧].

وبلغت الإصلاحات ذروتها فِي عام ١٩٦٨ عندما أعلن سيكوتوري عن تأسيس ما يسمى بـ "**الثورة الثقافية الاشتراكية**" الَّتِي عمدت إِلى تحويل مكثف للعمليات الثقافية والاقتصادية للبلاد[٧٨].

الخاتمة

مرت التطورات السياسية والاقتصادية والثقافية فِي غينيا بجملة تغيرات وازداد نشاطها، ولاسِيَّمَا بعد الاستقلال، إذ أصبحت غينيا تعتمد عَلَى نشاطها الاقتصادي من دون الاعتماد عَلَى فرنسا ، ومن خلال دراستنا لتلك التطورات فِي غينيا، وما جرى فيها من أحداث، فقد خرجنا بجملة من الاستنتاجات هي:

١. بروز نشاط الحركة الوطنية وتبلور أفكارها فكانت سببًا لظهور النشاط السياسي، ولاسِيَّمَا ظهور الحزب الديمقراطي الغيني الَّذِي أدى دورًا كبيرًا فِي غينيا وكان هذا قبل حصول غينيا على استقلالها.

٢. تحولت غينيا من مستعمرة تعاني الركود، والفقر، والانحلال إلى دولة ذات مستقبل اقتصادي كبير، معتمدة عَلَى الجهود المحلية بعد استبعاد الفرنسيين من غينيا.
٣. كان لنظام الحزب الواحد آثاره السيئة عَلَى جميع أنحاء غينيا، ولاسِيَّمَا بعد تشكيل اللجان الشعبية الحزبية، لتقوم بمتابعة سير النظام الحكومي، هَذَا ما حصل بعد سيطرة الحزب الديمقراطي الغيني عَلَى مقاليد السلطة.
٤. بعد سيطرة سيكوتوري على غينيا وما جاء به نظام دولة الحزب الواحد قد ألقى بظلاله على جميع البلاد وسبب أفولًا في أَغلب مفاصل الحياة بعد أن حصل في غينيا نوع من الاستقرار الاقتصادي، أدى ذلك بطبيعة الحال إلى تحطيم بعض النشاطات التي حصلت في القطاع الخاص، وحتى قطاع التعليم والقضاء قد نال نصيبًا من هذا الانهيار فضعف التعليم، فضلًا عن القضاء الذي أصبح غير قادر على حل المشكلات القانونية.

The political, Economic, and Cultural Activities of Guinea (1958-1968)

Keywords: Guinea, politics, economy
A paper Extracted from M.A Thesis

Asst.prof .Mouaffaq H. Salim (phD) ***Meaad Z. Aboud***
University of Diyala
College of Education for Human Sciences

Abstract

The situations in Guinea becam the basic motive influencing its policy in general, it is noted that the political changes that took place in Guinea along with a great shaping of the nationalist movement are but a challenge to the French colonialisation from the side of political leaders represented by Ahmed Sikotori. Therefore, it was compulsory for Guinea, after acquiring its independence,to be heading towards raising its internal situation represented by the economic side which is the corner stone effecting its policy, especially after Sikotoris coming to be the head of government via the constitution he invented afterwards despite the problems accompanying the economic side in terms of taxes and other trivial concerns in addition to problems of education that formed a big burden on Guinea. Yet, Sikotori was able to powerfully governed Guinea.

الهوامش:

(١) تقع غينيا في الجنوب الغربي من إقليم غرب إفريقيا، تمتد بين دائرتي عرض (٧,٥-١٢,٥) شمالًا، وتطل على المحيط الأطلسي بساحل يبلغ طوله نحو (٣٠٠) كم٢، مِمَّا جعلها واجهة بحرية مهمة في الاتصالات الإفريقية والعالمية، ولغينيا حدود مع دول مجاورة، فمن الشمال تحدها السنغال، وغينيا بيساو، ومالي، ومن الشرق ساحل العاج، ومن الجنوب ليبريا وسيراليون، وتبلغ مساحتها حوالي (٢٤٥,٨٥٧) كم^{٢}، إذ تصل إلى نحو ربع مساحة مصر، وتقسم البلاد إلى ثمانية مناطق إدارية تقسم بدورها على ثلاث وثلاثين محافظة، عاصمتها كوناكري عدا عن كونها أكبر مدينة والمركز الاقتصادي للبلاد. للمزيد من التفاصيل يُنْظَرُ: مُحَمَّد بن ناصر العبودي، من غينيا بيساو إلى غينيا كوناكري رحلة وحديث في أمور المسلمين، ط١، مطابع الفرزدق التجارية، الرياض، ١٩٩٥، ص٢١٠.

(٢) كانت غينيا قد اختارت طريقها نحو الاستقلال ورفضها الدستور الذي فرضته سلطات الاحتلال الفرنسي متمثلة بالرئيس شارل ديغول حتّى قبل زيارته لها عام ١٩٥٨، فضلاً عن إدراك الأخير ذلك، إذ وصف زيارته قائلاً: "**ما كادت قدماي تطأ أَرض كوناكري حتّى وجدتني محاطًا بتنظيم جمهورية، ولم ألق عَلَى أي حال أي شيء بعد عدائيًا أو مهنيًا لي، ولكن الجماهير المحتشدة بانتظام عَلَى جانبي الطريق المؤدي من المطار إلى مركز المَدِينَة، كانت تشكيلات مركزة تصبو لتحقيق هدف واحد عندما تنادي بصوت (الاستقلال)... وهكذا تبينت لي النتيجة الَّتِي استقرت بها صناديق الاقتراع، ولذلك قلت لسيكوتوري الَّذِي جاء ليودعني فِي المطار وداعًا يا غينيا**". للمزيد من التفاصيل يُنْظَرُ: ديغول، مذكرات الأمل التجديد (١٩٥٨-١٩٦٢)، ترجمة: سموحي فوق العادة، مراجعة: أحمد عويدات، ط١، منشورات عويدات، بيروت، ١٩٧١، ص٦٤-٦٦.

(٣) محمد عبدالمنعم يونس، غينيا دولة إفريقيا المستقلة، د.م، ١٩٥٩، ص٢٨.

(٤) بطرس بطرس غالي، الدساتير الإفريقية، نشر المنظمة العالمية لحرية الثقافة، القاهرة، ١٩٦١، ص١٢٣.

(٥) مُحَمَّد عبدالمنعم يونس، المصدر السابق، ص٢٨.

(6) Horld D. Nelson and other, Area Hand Book for Guinea, New York, 1975, p.151.

(٧) بطرس بطرس غالي، المصدر السابق، ص١٢٣-١٢٤.

(٨) إحسان حقي، افريقية الحرة بلاد الأمل والرخاء، ط١، منشورات المكتب التجاري، بيروت، ١٩٦٢، ص١٥٨.

(٩) بطرس بطرس غالي، المصدر السابق، ص١٢٩.

(10) Horld D. Nelson, op.cit., p.152.

(١١) بِحَسَبِ الباب السابع من الدستور وَعَلَى وفق الفقرات (٣١، ٣٢، ٣٣) عَلَى التوالي تخضع جمهورية غينيا لأحكام القانون الدولي، أَمّا فِي إطار العلاقات الدولية فيقوم رئيس الجمهورية بعقد

المعاهدات المنصوص عليها فِي المادَّة الآتية: "**المادَّة المتعلقة بالتنظيم الدولي، والمعاهدات التجارية، ومعاهدات الصلح، والمعاهدات المترتب عليها التزامات مالية للدولة، والمعاهدات الخاصة بالأفراد، الَّتِي يترتب عليها تعديلات ذات طابع تشريعي، والتي تخص تنازلاً، أو تبادلاً، أو ضمًا للأراضي لا يجوز التصديق عليها إلَّا بموجب قانون، ولا يسري مفعولها إلَّا بعد التصديق عليها**". للمزيد من التفاصيل يُنْظَرُ: بطرس بطرس غالي، المصدر السابق، ص١٣١.

(12) Horold D. Nelson, op.cit., p.152.

(١٣) نصت الفقرات (٣٥، ٣٧، ٣٨) عَلَى أَنَّ "**القضاء يزاول باسم شعب غينيا ويكفل رئيسها استقلال سلطة القضاء، والحق بمنح العفو، ويكفل لكل منهم حق الدفاع عن نفسه، كما أَنَّ السلطة القضائية هي حامية للحرية الشخصية، وتكفل احترام حقوق المواطنين عَلَى وفق الأحكام القانونية، فضلاً عن أَنَّ القانون ينظم هيئة القضاء فِي البلاد**". للمزيد من التفاصيل يُنْظَرُ: بطرس بطرس غالي، المصدر السابق، ص١٣٢.

(١٤) ولد سيكوتوري عام ١٩٢٢ فِي فارنا (Farnah) الَّتِي تقع عَلَى ساحل النيجر، وإنّ والديه الفا واميناتا توري شخصان محترمان وعاملان مجتهدان من عائلة فقيرة، تعلّم قراءة القُرآن الكريم فِي كانكان، ثم انتقل إلى المعهد الفرنسي التقني، باشر سيكوتوري بأول عمل لَهُ عندما كان عمره ثمانية عشر عامًا، وقد عمل كاتبًا فِي شركة أعمال محلية، وتمكن بعد عام واحد من اجتياز الاختبار الَّذِي يؤهله ليصبح كاتبًا إداريًا فِي دائرة الاتصالات والبريد العائدة للحكومة الفرنسية، قرر سيكوتوري ترك وظيفته واتجه إلى وزارة المالية عام ١٩٤٨، إلَّا أَنَّه استقال بعد مُدّة من عمله اتجه إلى تنظيم الحزب العمالي وقيادته، انطلقت مسيرة سيكوتوري السياسية بعد نجاحه بتنظيم إضراب استمر لمدة ستة وسبعين يومًا، وفي عام ١٩٥١ فاز سيكوتوري بمقعد فِي الجمعية الوطنية الفرنسية، لكنه حرم من استلامه بعد أَنْ طعنت السلطات الفرنسية فِي قانونية انتخابه وأفشلته، ثم فاز مرة أُخرى عام ١٩٥٤، ثم ما لبث أَنْ انتخب عام ١٩٥٥ محافظًا لكوناكري، وفي عام ١٩٥٦ أَخذ مقعده بوصفه نائبًا لغينيا فِي الجمعية الوطنية الفرنسية، وأصبح سيكوتوري نائب رئيس المجلس الحكومي لغينيا، الَّذِي ارتقت صلاحياته بمهام رئيس الدولة، وبعد استقلال غينيا عام ١٩٥٨ أصبح رئيسًا للجمهورية حتّى وفاته عام ١٩٨٤ عن عمر ناهز اثنين وسبعين عامًا. للمزيد من التفاصيل يُنْظَرُ:

Thomas Patrick, Melady, Profiles of African Leaders, The Macmillan Company, New York, 1961, p.63;

جروس برس، مرضى حكموا العالم، مراجعة: رشاد جميل فياض، مؤسسة الأهرام للنشر والتوزيع، القاهرة، ١٩٩٤، ص٧٦.

(١٥) محمد عبدالمنعم يونس، المصدر السابق، ص٢٨.

(16) Horld D. Nelson, op.cit., p.152.

(١٧) لا يجوز مقاضاة أحد الوزراء أو القبض عَليهِ إلَّا بإذن رئيس الجمهورية بِحَسَبِ الفقرة الثَّالثة والعشرين من الدستور، كما لا يجوز لأي وزير أَنْ يمارس أي نشاط شخصي فِي أثناء تولي مهامه الوزارية، وهذا ما نصت عَليهِ المادَّة السابعة والعشرين من الدستور. للمزيد من التفاصيل يُنْظَرُ: بطرس بطرس غالي، المصدر السابق، ص١٢٩-١٣٠.

(١٨) الوزراء هم: فيدبو كيتا، وزير الداخلية، ودريم أليون وزير المالية، وباري دياوادو وزير التربية، موسى دياكيتي وزير الشؤون العامة، إسماعيل طوربى وزير الأشغال، ولويس بيفوغوي وزير التخطيط، وباري داوادو وزير المعارف، وباري دياوند وزير التهذيب الوطني، وباري إبراهيم وكيل وزارة شؤون رئاسة مجلس الوزراء. للمزيد من التفاصيل يُنْظَرُ: مادهو بانيكار، ثورة إفريقيا، ترجمة: روفائيل جرجيس، مراجعة: محمود الصياد، المؤسسة المصرية العامة، القاهرة، د.ت، ص٢٣٠.

(١٩) محمد عبدالمنعم يونس، المصدر السابق، ص٢٨.

(20) Horld D. Nelson, op.cit., p.152

(٢١) بطرس بطرس غالي، المصدر السابق، ص١٣٠.

(22) Horold D. Nelson, op.cit., p.153.

(٢٣) عبدالملك عودة، سنوات الحسم فِي إفريقيا (١٩٦٠-١٩٦٩)، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ١٩٦٩، ص١٠١.

(٢٤) مادهو بانيكار، المصدر السابق، ص٢٣٩.

(٢٥) جويند ولن م. كارتر، الاستقلال لإفريقيا، ترجمة: دانيال عبدالله الرزاق، مراجعة: محمود شوقي الكيال، د.م، د.ت، ص١٢٠.

(٢٦) عبدالرزاق مطلق الفهد، قادة حركة التحرر الإفريقية، د.م، بغداد، ٢٠٠٩، ص١١٨.

(27) Dary Glaser and David M. Walker, Twentieth – Century Marxism A Global introduction, Published by Rutledge, New York, 2007, p.119.

(٢٨) عبدالملك عودة، قضايا التنظيمات السياسية فِي غرب إفريقيا، مجلة السياسة الدولية، العدد الرابع عشر، ١٩٦٨، ص١٠٩.

(29) Adebyou Olukoshi, West Africa's Political Economy in the Next Millennium, Retrospect and Prospect, 2001, p.101.

(٣٠) محمد فاضل عَلِيّ باري وسعيد إبراهيم كريدية، المسلمون فِي غرب إفريقيا تأريخ وحضارة، ط١، دار الكتب العلميّة، لبنان، ٢٠٠٧، ص٢٦٩.

(31) Elizabeth M. Corrie, Social Development and Social Policy in *Guinea Health and Education (1958-1984), Nottingham, July, 1980, p.58.*

(32) John Dunn, West African States Failure and Promise A study in Comparative Politics, Cambridge University Press, New York, 1978, p.42.

(33) Elzabeth M. Corrie, op.cit., p.58.

(34) John Dunn, op.cit., p.42.

(35) Ladipo Adamole Kun, Sekou Toure's Guinea An Experiment in Nation Building Published by Methuen, London, 1976, p.276.
(36) Charles R. Joy, Emerging Africa Ascholastic World Affalrs Multl Text, Published by scholastic Book, New York, 1960, p.268.

(٣٧) عبدالرزاق مطلك الفهد، حركة التحرر الوطنية الإفريقية من بداية دخول السيطرة الغربية حتّى الاستقلال، منشورات مكتبة بسام، الموصل، ١٩٨٢، ص١٩٦.

(38) M. Bragi nsky, Africa Wins Freedom, Moscow, N.D., p.303.

(٣٩) محمد فاضل عَلِيّ باري وسعيد إبراهيم كريدية، المصدر السابق، ص٢٦٨.

(٤٠) جويندولن م. كارتر، المصدر السابق، ص١٢٠.

(٤١) المصدر نفسه، ص١٢٠.

(٤٢) عبدالرزاق مطلك الفهد، حركة التحرر الإفريقية، ص١٩٧.

(٤٣) أحمد سيكوتوري، تجربة الثورة فِي غينيا الوحدة الإفريقية، ترجمة: نور الدّين الزراري، مطابع شركة الإعلانات الشرقية، القاهرة، ١٩٦٤، ص٨٤.

(44) Elizabeth M. Corrie, op.cit., p.58.
(45) Ladipo Adamole Kun, op.cit., p.70.

(٤٦) أحمد سيكوتوري، غينيا بعد عام من الاستقلال، د.م، د.ت، ص٥٠.

(٤٧) مادهو بانيكار، المصدر السابق، ص٢٤١-٢٤٢.

(٤٨) عبدالرزاق مطلك الفهد، حركة التحرر الإفريقية، ص١٩٧.

(٤٩) محمود الشرقاوي، ميلاد إفريقيا، تقديم: ماهر نسيم، دار الكرنك للنشر والطبع والتوزيع، القاهرة، ١٩٦٠، ص١١٧.

(٥٠) سعر الصرف للفرنك الغيني مقابل الدولار الأمريكي ٢٤٧ فرنك غيني= ١ دولار أمريكي، أَمّا عندما تم تبديل عملة الفرنك الغيني (السيلي Syli) فِي ٢ تشرين الأول ١٩٧٢ أصبح سعر الصرف مقابل الدولار ٢٢,٧ سيلي غيني = ١ دولار أمريكي. للمزيد من التفاصيل يُنْظَرُ: موقع الانترنيت: .www.ibns.vancouver.org/guinee.html

(٥١) أحمد نجم الدّين فليحة، إفريقيا دّراسة عامة وإقليمية، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، د.ت، ص٣٣٢.

(52) M. Bragi Nsky, op.cit., p.301.

(٥٣) مادهو بانيكار، المصدر السابق، ص٢٤٨.

(54) Elizabeth M. Corrie, op.cit., p.58.
(55) Ladipo Adamole Kun, op.cit., p.51.
(56) Elizabeth M. Corrie, op.cit., p.58.
(57) Ladipo Adamole Kun, op.cit., p.123.

(٥٨) ترجع أهميته أَنَّهُ الخام الرئيس الذي يستخرج منهُ معدن الألمنيوم والذي يتميز بخفة وزنه، وجودة توصيله للحرارة والكهرباء، وقدرته على مقاومة الصدأ، فضلًا عن صلابته ودخوله في كثير من الصناعات كصناعة الأواني المنزلية، والأثاث، ووسائل النقل، كالسيارات، وهياكل الطائرات، والسفن، وتعد غينيا من أهم الدول المنتجة لهذا المعدن، وتسهم في ١٤,٨% من كمية الإنتاج العالمي. يُنْظَرُ: موقع الانترنيت على الرابط: http://en.wikipedia.org/wiki/susu البوكسايت

(59) Ibid, op.cit., p.123.

(٦٠) هي منظمة للثقافة، والتربية، والعلوم، تابعة لمنظمة الأمم المتحدة، تأسست عام ١٩٤٥، تضم اليونسكو ١٩١ دولة، مقرها الرئيس فِي باريس، ولليونسكو ٥٠ مكتبًا، وعدة معاهد تدريسية حول العالم، لها مجموعة برامج أساسية هي: التربية، والتعليم، والعلوم الطبيعية، والعلوم الإنسانية والاجتماعية، والثقافة، والاتصالات، والإعلام، تدعم اليونسكو عددًا من المشاريع كمحو الأمية، والتدريب التقني، وبرامج تأهيل المعلمين وتدريبهم، وبرامج العلوم العالمية، ومشاريع الثقافية والتاريخية، واتفاقيات التعاون العالمي، للحفاظ عَلَى الحضارة العالمية والتراث الطبيعي، وحماية حقوق الإنسان. للمزيد من التفاصيل يُنْظَرُ: موقع الانترنيت: www.wikibedi.com

(٦١) أحمد نجم الدّين فليحة، المصدر السابق، ص٩١-٩٢.

(62) Elizabeth M. Corrie, op.cit., p.66.
(63) Ibid, p.268.

(٦٤) مادهو بانيكار، المصدر السابق، ص٢٤٨.

(٦٥) أحمد سيكوتوري، إفريقيا فِي مسيرة النهضة، ترجمة: محمد البخاري، مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٨٠، ص٢٣٠.

(66) Elizabeth M. Corrie, op.cit., p.270.

(٦٧) أحمد سيكوتوري، الولايات المتحدة الإفريقية، ترجمة: محمد البخاري، القاهرة، ١٩٨١، ص١٩١.

(٦٨) عبدالعزيز رفاعي، مشاكل إفريقيا فِي عهد الاستقلال، ط١، مكتبة القاهرة الحديثة، القاهرة، ١٩٩٠، ص٧٨.

(٦٩) مادهو بانيكار، المصدر السابق، ص٢٤٩.

(٧٠) المصدر نفسه، ص٢٤٩.

(٧١) عَلِيّ أي مزروعي ومايكل تايدي، القومية والدول الجديدة فِي إفريقيا، ترجمة: شاكر نصيف لطيف، مراجعة: خزعل مهدي جاسم، ط١، ج٢، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ١٩٩٠، ص١٧٨-١٧٩.

(72) Elizabeth M. Corrie, op.cit., p.272.
(73) Ibid, p.272.
(74) Ibid, p.273.
(75) Manthia Diawara, In Search of Africa Harvard University Press, London, 2000, p.66.

(٧٦) مادهو بانيكار، المصدر السابق، ص٢٤٩.

(77) John H. Morrow, First American Ambassad to Cuniea, Rutgers University Press, New York, 1968, p.73.

(78) Jay Starker, Youth Nationalism and the Guinean Revolution, Indiana University Press, U.S.A, 2009, p.7.

المصادر والمراجع

أَولًا: : الرسائل والأطاريح الجامعية

باللغة الانكليزية:

- *Elizabeth M. Corrie, Social Development and Social Policy in Guinea Health and Education (1958-1984), Nottingham, July, 1980.*

ثَانيًا: الكتب العربيّة والمعربة:

- إحسان حقي، افريقية الحرة بلاد الأمل والرخاء، ط١، منشورات المكتب التجاري، بيروت، ١٩٦٢.
- أحمد سيكوتوري، تجربة الثورة فِي غينيا الوحدة الإفريقية، ترجمة: نور الدّين
- الزراري، مطابع شركة الإعلانات الشرقية، القاهرة، ١٩٦٤.
- ------، إفريقيا فِي مسيرة النهضة، ترجمة: محمد البخاري، مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٨٠.
- ------، الولايات المتحدة الإفريقية، ترجمة: محمد البخاري، القاهرة، ١٩٨١.
- ------، غينيا بعد عام من الاستقلال، د.م، د.ت.
- أحمد نجم الدّين فليحة، إفريقيا دّراسة عامة وإقليمية، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، د.ت.
- بطرس بطرس غالي، الدساتير الإفريقية، نشر المنظمة العالمية لحرية الثقافة، القاهرة، ١٩٦١.
- جروس برس، مرضى حكموا العالم، مراجعة: رشاد جميل فياض، مؤسسة الأهرام للنشر والتوزيع، القاهرة، ١٩٩٤.

- جونيدولن م. كارتر، الاستقلال لإفريقيا، ترجمة: دانيال عبدالله الرزاق، مراجعة: محمود شوقي الكيال، د.م، د.ت.
- ديغول، مذكرات الأمل التجديد (١٩٥٨-١٩٦٢)، ترجمة: سموحي فوق العادة، مراجعة: أحمد عويدات، ط١، منشورات عويدات، بيروت، ١٩٧١.
- عبدالرزاق مطلك الفهد، حركة التحرر الوطنية الإفريقية من بداية دخول السيطرة الغربية حتّى الاستقلال، منشورات مكتبة بسام، الموصل، ١٩٨٢.
- ------، قادة حركة التحرر الإفريقية، د.م، بغداد، ٢٠٠٩.
- عبدالعزيز الرفاعي، مشاكل إفريقيا فِي عهد الاستقلال، ط١، مكتبة القاهرة الحديثة، القاهرة، ١٩٩٠.
- عبدالملك عودة، سنوات الحسم فِي إفريقيا، (١٩٦٠-١٩٦٩)، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ١٩٦٩.
- عَلِيّ أي مزروعي وماكيل تايدي، القومية والدول الجديدة فِي إفريقيا، ترجمة: شاكر نصيف لطيف، مراجعة خزعل مهدي جاسم، ط١، ج٢، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ١٩٩٠.
- مادهو بانيكار، ثورة إفريقيا، ترجمة: روفائيل جرجيس، مراجعة: محمود الصياد، المؤسسة المصرية العامة، القاهرة، د.ت.
- مُحَمَّد بن ناصر العبودي، من غينيا بيساو إلى غينيا كوناكري رحلة وحديث في أمور المسلمين، ط١، مطابع الفرزدق التجارية، الرياض، ١٩٩٥.
- محمد فاضل عَلِيّ باري وسعيد إبراهيم كريدية، المسلمون فِي غرب إفريقيا تأريخ وحضارة، ط١، دار الكتب العلمية، لبنان، ٢٠٠٧.
- محمد عبدالمنعم يونس، غينيا دولة إفريقيا المستقلة، د.م، ١٩٥٩.
- محمود الشرقاوي، ميلاد إفريقيا، تقديم: ماهر نسيم، دار الكرنك للنشر والطبع والتوزيع، القاهرة، ١٩٦٩.

ثالثًا: الكتب الأجنبية:

- *AdoDyo Olukoshi, West Africa's Politcal Economy in the next Millennium Retrospect and Prospect, 2001*
- *Charles R. Jou, Emerging Africa Ascholastic world Affairs Multi – Text, Published by Scholastic Book, New York, 1960.*
- *Daryl Galser and David M. Walkev, Twentieth Centhry, Mavism AG obal in Troduction Published by Rout dye, New York, 2007.*
- *Horlold D. Nelson and other, Area Hand Book for Guinea, New York, 1975.*
- *Jaystraker, Youth Nationalism and the Guinean Revolution, Indiana University Press, U.S.A, 2009*
- *John Dunn, West African States Failure and Promise A Study in Comparative Politics, Cambridge University Press, New York, 1978.*
- *John H. Morrow, First American Ambassador to Guinea, Rutgers University Press, New York, 1968.*
- *Ladpo Adamolekun, Sekou Toures's Guinea An Experiment in Nation Building, Published by Methuen, London, 1976.*
- *Mantha Diawara, In Search of Africa Harvard University Press, London, 2000.*
- *M. Brag Insky, Africa Wins Freedom, Moscow, N.D.*
- *Thomos Patrick Melady, Profiles of African Leaders, The Macmillan Company, New York, 1961.*

رابعًا: : الدوريات:

- عبدالملك عودة، قضايا التنظيمات السياسية فِي غرب إفريقيا، مجلة السياسة الدولية، العدد الرابع عشر، ١٩٦٨.

خامسًا: شبكة المعلومات الدولية (الانترنت):

- *www.ibns.vancouver.org.*
- *http://en.wikipedia.org/wiki/susu.*